

Vol 04 المجلد 04 Num 01 العدد 01	حفريات المعرفة Hafriyat Al- marefa	Issn : 2830-912X جوان 2024
--	---	--

تحكيم المقالات العلمية: المشاكل والحلول

Peer Review of Scientific Articles: Problems and Solutions

فضيلة عقون

Fadhila Agoun

المركز الجامعي مرسلّي عبد الله - تيبازة

University Center Morsli Abdellah - Tipaza

ملخص المداخلة:

التحكيم العلمي وسيلة الارتقاء بمستوى الجودة العلمية للبحوث؛ من خلال إظهار جوانب القوة ونواحي الضعف فيها، مما يعني التمييز بين الأبحاث الجيدة والضعيفة، ومعرفة ما إذا كانت البحوث تستحق النشر، وكذا تحديد أهميتها النسبية وما تقدمه من جديد يمكن إضافته للمعرفة العلمية، وعملية تحكيم المقالات العلمية التي تتم بطريقة عشوائية وإنما تخضع لجملة من المعايير

والضوابط، والتي قد يؤدي عدم الالتزام بها إلى ارتكاب أخطاء في التحكيم وحرمان العديد من المؤلفين من قبول مقالاتهم خاصة عند غياب الموضوعية والأمانة والسرية عند بعض المحكمين.

الكلمات المفتاحية: التحكيم، المقال العلمي، الضوابط، الموضوعية، السرية.

Abstract:

Scientific peer review is a means to elevate the quality of research by highlighting its strengths and weaknesses. This allows for distinguishing between strong and weak research, determining whether a study merits publication, assessing its relative importance, and identifying the novel contributions it adds to scientific knowledge. The process of reviewing scientific articles is not conducted randomly; rather, it is governed by a set of criteria and guidelines. Failure to adhere to these standards can lead to review errors and unjustly deprive many authors of having their articles accepted, particularly in cases where objectivity, honesty, and confidentiality are absent among some reviewers.

Keywords: Peer Review, Scientific Article, Guidelines, Objectivity, Confidentiality.

1- خطوات نشر المقال العلمي في المجالات المحكمة:

1-1- تعريف المقال العلمي:

هو عبارة عن ورقة بحثية وفق منهجية معينة يقوم الباحث من أجل تقديم الحقائق العلمية والوصول إلى أهداف مسطرة تعتمد فيها الموضوعية والصدق والدقة والوضوح.

1-2- ضوابط كتابة البحث العلمي:

- اختيار عنوان وموضوع البحث أو المقال ، مع مراعاة الجودة.
- تحري الدقة في اختيار العنوان والطالع على المقالات والأبحاث السابقة لمعرفة المتشابه منها مع موضوعك البحثي والاستفادة منه.
- التركيز على أن مهمة كتابة المقالات العلمية تختلف عن الكتابة الأدبية أو الصحفية.
- الحرص على التدقيق الشديد وعدم الزج بالنظريات أو آراء من دون شواهد أو حقائق تدعمها.
- الحرص على وجود مصادر ومراجع لما سيتم كتابته، حتى لا يكون المكتوب مجرد حديث فارغ.
- يجب أن يحتوي المقال على فكرة يمكن إضافتها بالنسبة للموضوع أو وجهة نظر مغايرة، أو نقد بناء على معلومات حديثة.
- الاستخدام الجيد للألفاظ الموظفة والمعلومات الواردة في المقال.
- عرض المراجع والمصادر.
- يجب عند الكتابة الحرص على تسلسل الأفكار وتنظيمها.

- يبدأ الباحث بكتابة مقدمة قصيرة عن الموضوع ثم يبدأ في عرض أفكاره ثم النتائج التي تربت عليها¹.

3-1- خطوات كتابة المقال العلمي:

اختيار الموضوع: ينبغي أوال تحديد الموضوع المراد الكتابة عنه سواء كان من اختيار الباحث أو مقترحا من المؤسسة، مع م اعاة أن يكون الموضوع إبداعيا، أي ال يكون قد تم نشره أو إنجازه سابقا. ثم على الباحث اختيار عنوان مميزا لدراسته.

الملخص: يعد ملخص الدراسة من أهم الأمور التي يجب على الباحث أن يحرص عليها أنه يقدم لمحة عامة عن البحث العلمي، وعن الأهداف التي يتوقع الباحث تحقيقها.

المقدمة: غالبا ما تبدأ المقدمة بالتطرق إلى المشكلة المدروسة بشكل مختصر ثم تحديد الأهداف من كتابة المقال والأهمية العلمية للموضوع، وينصح أن تكون المقدمة قصيرة نسبيا وتعمل على جذب القارئ إلكمال المقال.

متن المقال: ويعد الجزء الأهم والأكثر هيمنة في المقال.

الخلاصة: يجب على الباحث أن يختم الورقة العلمية بخاتمة مميزة يوضح من خلالها نتائج الدراسة ويبين أهميتها.

المراجع: ينبغي ذكر جميع المصادر التي اعتمد عليها في كتابة المقال العلمي وهذا من باب الأمانة العلمية¹.

4-1- المجلة العلمية المحكمة:

هي عبارة عن مجلة علمية يشرف عليها لجنة من المحكمين من حملة الشهادات العليا وتشرف هذه اللجنة على تحكيم الأبحاث ونشرها وتصويبها ومراجعتها قبل نشرها في المجلة، وتختلف المجلة المحكمة

عن المجالات العادية أنها تضم هيئات تحريرية وهيئات تحكيم وأيضا تنشر بشكل منتظم حسب كل مجلة، وهذا إحدى الأسس للمجلة العلمية المحكمة المنتظم في النشر لفترة زمنية طويلة دون انقطاع.

5-1- أسباب رفض المقالات المرسلة:

- اكتشاف محتوى مسروق من أبحاث علمية سبق نشرها
- إرسال الورقة البحثية إلى أكثر من مجلة علمية في الآن ذاته، وقيد الدراسة في إحداها.
- افتقار الورقة البحثية إلى أحد العناصر الشكلية الضرورية، كمثل العنوان، اسم الباحث، قائمة المراجع، الحالات، والملخص.
- غياب شروط الكتابة العلمية في مؤلف الورقة البحثية.
- عدم احترام آجال المدة لإرسال الأوراق البحثية.
- البحث مفرط في العمومية.
- عدم وضوح أشكالية البحث وفرضياته.
- البحث غير مكتمل.
- عيوب منهجية.
- غياب البناء المنطقي للمحتوى¹.

2- ماهية التحكيم العلمي:

1-2- تعريف البحث العلمي:

التحكيم لغة:

حكم بالمر يحكم حكما: قضى، يقال: حكم له وحكم عليه، وحكم بينهم، وحكم فالنا في الشيء أو المر:

جعله حكماً، واحتكم الخصمان إلى الحاكم: رفعاً خصومتهم إليه.
والحكم: من يختار للفصل بين المتنازعين، وحكمه في الأمر تحكيماً: أمره أن يحكم، وحكمت الرجل :
فوّضت الحكم إليه، فالتحكيم في اللغة: اختيار شخص للفصل في النازع، وقد يطلق التحكيم غي
اللغة على إجازة الحكم، فيقال: حكمنا فالنا، أي: أجزنا حكمه².

التحكيم اصطلاحاً:

هو عملية إخضاع عمل علمي معين للتقييم والفحص من قبل خبراء ومتخصصين في المجال، وبذلك
فهو طريقة منهجية للنظر في مصداقية بحث ومائمة النتائج المترتبة عليه. ويعرف أيضاً بكونه عملية
إخضاع لعمل المؤلف أو الباحث للفحص الدقيق من قبل خبير بحثاً عن مكان من الضعف بغرض
تصحيحها لتطوير العمل¹.

وعليه فالتحكيم العلمي هو توظيف المنهج العلمي في تقييم وفحص البحوث قبل نشرها وتداولها
في الأوساط العلمية والأكاديمية، من طرف خبراء مستقلين ومتخصصين في مجال معرفي معين.
وذلك من خلال إبراز نقاط القوة والضعف فيها، بكل أمانة علمية وبموضوعية بعيداً عن المؤث
ارت الأخرى².

فهو إذاً تقييم نتائج البحث العلمي، أو مخططات هذا البحث، وذلك وفقاً لكفائتها وأهميتها،
وذلك من قبل خبارة مؤهلين يعملون في مجال البحث العلمي، وفي التخصص العلمي ذاته ،
ويهدف تحكيم المقالات العلمية إلى التحقق من جودتها، وما إذا كانت تحقق الغاية التي أعدت
من أجلها³.

2-2- أهداف التحكيم العلمي:

- وضع مختلف الضوابط والمعايير التي يجب أن يلتزم بها الباحثون لنشر نتائج بحوثهم، وبالتالي
إضفاء الموضوعية على المعرفة العلمية.

- معرفة ما إذا كانت البحوث تستحق النشر، وكذا تحديد أهميتها النسبية وما تقدمه من جديد يمكن إضافته للمعرفة العلمية. ومن ثمّ المساعد على اتخاذ أفضل القرارات وأكثرها مصداقية بعيداً عن الرتجال والعشوائية والرؤى الذاتية المتطرّفة بشأن قبول نشر أو تمويل الأبحاث.
- الرتقاء بمستوى الجودة العلمية للبحوث؛ من خلال إظهار جوانب القوة ونواحي الضعف فيها، مما يعني التمييز بين الأبحاث الجيدة والضعيفة.
- تطوير مستوى الدورية؛ والرتقاء بها إلى مصاف الدوريات المصنفة عالمياً¹.

2-3- مهام المحكمين:

- يجب على المحكم الحفاظ على أمن و سرية معلومات المحتوى الخاضع للتحكيم.
- على المحكمين م ارجعة مخطوطات البحث التي تقع في نطاق اختصاصهم وخبرتهم.
- على المحكم أن يكون على د ارية كافية بموضوع البحث الذي يعمل على تقييمه.
- يتوجب على المحكم تقديم المساعدة لهيئة التحرير في اتخاذ القرار حول إمكانية نشر البحث.
- تقديم المقترحات و الملاحظات على البحث بما يخدم تطوير الدراسة وتحقيق جودة أكبر للبحث.
- الحفاظ على سلامة البحث حسب معايير المجلة التي تم تقديم البحث للنشر فيها.
- تحديد نقاط القوة والضعف في أوراق البحث.
- تسجيل مقدار الاقتباس و التصريح عن عمليات التتبع.

2-4- معايير التحكيم العلمي:

- تطبيق مبدأ العدالة والنزاهة في تحكيم الأبحاث باعتماد معايير موحدة.

- العتذار عن المهمة في حال وجود رابطة أو صداقة مؤثرة، أو في حال وجود خصومة، وذلك إذا لم يكن التقييم سرياً، والعتذار عن المهمة إذا كانت المقالة العلمية في غير مجال تخصصه.

من الصفات الشخصية والمعرفية الواجب توافرها في المحكم¹:

✓ الأمانة، والنزاهة

✓ التحلي بالصبر.

✓ المحافظة على الأسرار.

✓ الخبرة.

✓ سعة الطالع العلمي.

✓ الاهتمام بموضوع البحث.

✓ معرفة ضوابط التحكيم العلمي ومعايير.

✓ الالتزام بالموضوعية.

- أثناء صياغة التقرير على المحكم الالتزام بما يلي:

✓ استخدام العبارات المناسبة في الصياغة.

✓ الاعتدال في المدح وفي النقد.

✓ أن يكون النقد بناء.

✓ الالتزام بقواعد اللغة في صياغة التقرير.

✓ احت ارم آ ارء الباحث، والتروي في إصدار الحكم.

- الشفافية (يجب أن تستند القرارات المتخذة على قواعد واضحة وإجراءات ومعايير يتم نشرها

مسبقاً. و لمقدمي مقترحات البحوث الحق في الحصول على رد واف يقيم مقترحاتهم)¹.

5-2- مشاكل تحكيم المقالات العلمية:

المشكلة الأولى: استهلاك الكثير من الوقت من المحكمين في عملية التحكيم أو تقديم اعتذار بعد مرور مدة طويلة على عملية التكليف بذلك، هذا يشكل عائقاً أمام الباحث في تحقيق أهداف علمية كمنافسة أطروحة الدكتوراه أو الترقية إلى رتبة أعلى. ويعود سبب هذا التأخير في عملية التحكيم أو الاعتذار على مواصلة القيام بهذه المهمة إلى كثرة المهام البيداغوجية لأستاذ المحكم من تدريس للمحاضرات والأعمال الموجهة وكذلك الإشراف على مذكرات الطلبة وحتى الأعمال الإدارية التي تأخذ وقتاً كبيراً وتستدعي جهداً مضاعفاً.

المشكلة الثانية: عدم الموضوعية والتحيز في عملية التحكيم:

أن اتصاف المحكم بالذاتية واعتماده على الهوى في عملية التحكيم وكذلك ميله إلى طرف معين أو وجود خصومات مع طرف آخر يؤدي إلى تحكيم غير عادل وظلم الباحث الذي قد يكون مقاله جيداً ومستوفٍ لجميع شروط قبوله للنشر، وتظهر هذه الذاتية عند إعطاء ملاحظات سلبية عن المقال بدون مسوغات علمية مقنعة وتجريده تماماً من الإيجابيات والاستخفاف بالباحث وبحقه، فتتحول بذلك عملية التحكيم من كونها وسيلة تساعد على إخراج البحث في أحسن صورة له إلى وسيلة انتقام وتصفية حسابات.

المشكلة الثالثة: قلة المحكمين في بعض التخصصات:

توجد بعض التخصصات يقل فيها عدد الأساتذة الذين بإمكانهم القيام بعملية التحكيم، وهذا يدفع رئيس التحرير أن يسند مهمة التحكيم إلى أساتذة غير متخصصين في مجال المقال، وهذا ينعكس سلباً على عملية التقييم وعلى الملاحظات التي سيوجهها هؤلاء إلى المؤلفين، فكم من مقال ال يصلح للنشر قد حظي صاحبه بقبول عمله ونشره، وكم من مقال مستوفٍ لجميع المؤهلات التي تسمح بقبوله ونشره قد حكم عليه بالرفض فضاعت جهوده واضطر صاحبه لتضييع مزيد من الوقت وذلك بإرساله إلى مجلة أخرى وانتظار عملية تحكيم أخرى قد تثلج صدره بقبول عمله وقد يصاب مرة أخرى بصدمة الرفض.

المشكلة الرابعة: عدم اتصاف بعض المحكمين بأخاليقيات التحكيم

قد يفتقر بعض المحكمين للقيم والأخلاق التي يجب الاتصاف بها في عملية التحكيم، ومن أبرزها: الأمانة، والنزاهة، التحلي بالصبر، المحافظة على الأسرار، سعة الطالع العلمي، معرفة ضوابط التحكيم العلمي ومعايير، العتدال في المدح وفي التتقاد، أن يكون النقد بناء، والتروي في إصدار الحكم. وغياب مثل هذه الأخاليقيات قد يترتب عنه خطأ وإجحاف في عملية التحكيم، فتصبح غير قائمة على معايير موضوعية يُعطى من خاللها كل ذي حق حقه.

المشكلة الخامسة: تدخل أطراف خفية في عملية التحكيم

ينطلق رئيس التحري في عملية اختيار المحكمين من مجموعة شروط كنا قد اشرنا إليها سابقا، ولكن في بعض الحالات قد تؤثر بعض الأطراف في هذه العملية، فيتدخلون مسبقا ويقترحون - بإلحاح شديد- محكمين معينين، وتقف وراء هذه التصرفات أسباب كثيرة، من أبرزها: ممارسة الضغط على المحكم من أجل تقديم مالحظات إيجابية عن مقالت المؤلفين معينين من أجل قبول مقالتهم في أسرع وقت وعدم رفضها مهما كان مستواها، أو العكس وذلك من خلال الضغط على المحكمين بهدف رفض مقالت وتقديم تقارير سلبية ومالحظات ال تعكس في الحقيقة المستوى الحقيقي للبحث، وهذه التصرفات ال عالقة لها بأخاليقيات التحكيم وقرارات التحكيم فيها ظالمة ومتنافية مع الأمانة والعدل.

المشكلة السادسة: التناقض والتباين في نتائج التحكيم

في ظاهرة شائعة جدا في عملية التحكيم، يشتكي الكثير من المؤلفين من التباين الواضح في مالحظات المحكمين فيما يتعلق بالمقال المرسل، فنجد الحكم الأول قد قبل المقال والثاني قبله بتحفظ والثالث رفضه، وقد يلاحظ الباحث تناقضا بين مالحظات المحكمين فتصعب عليه عملية التصحيح وتدارك الأخطاء التي وقع فيها لكي يعيد إرساله مرة أخرى، فمثال قد يقترح الحكم الأول حذف فرضيات البحث ألن طبيعة البحث ال تحتاج إليها، بينما يطالبه الثاني بعملية تعديل في الفرضيات ويرى أنها ضرورية في مقدمة البحث، فهنا يختار المؤلف بين الإبقاء عليها أو حذفها، وهذا الأمر يقاس على العديد من المالحظات التي يقدمها المحكمون للصاحب المقال ويجد فيها هذا الأخير نوعا من التناقض.

المشكلة السابعة: الققتصار في التحكيم على الجوانب الشكلية والمنهجية

يلاحظ الكثير من مؤلفي المقالات أنه بعد بذلهم لجهد كبير في إعداد وكتابة مقالهم وتركيزهم على تقديم الجديد في محتوى بحثهم، إذا بهم يلاحظون عند استقبال رسالة تتضمن آراء المحكمين وقراراتهم أنها تصب كلها في الجانب الشكلي والمنهجي وغياب ملاحظات حول الجانب الموضوعاتي، فيشعر المؤلف أنه جهده لم يلق اهتماما وتقديرا، فتسيطر عليه مشاعر الإحباط، ويعود سبب الاكتفاء بالملاحظات الشكلية والمنهجية إلى ضعف المستوى العلمي للمحكم و امتالكه لمعلومات سطحية في موضوع المقال، كما يعود السبب كذلك إلى عدم التأني في عملية التحكيم والإسراع بسبب كثرة المهام المسندة إليه وارتباطه بمسؤوليات بيداغوجية في عمله وكذلك مسؤوليات عائلية واجتماعية.

المشكلة الثامنة: سرقة أفكار الباحثين وإعادة نشرها باسمهم

عند غياب الضمير المهني يمكن أن تصدر تصرفات بعيدة عن الأخلاقيات والقيم التي ينبغي أن يتصف بها المحكمون الذين يكلفون بتقييم المقالات، ومن أكثرها بشاعة أن يرفض المحكم عمال ما بنية سرقة مضمونه لكي ينسبه لنفسه ويعيد نشره في مجلة أخرى، وإن لم تكن بنفس الأسلوب ولكن بنفس المحتوى مع تغيير العنوان طبعاً، ويحرص على نشره في وقت وجيز وبسرعة كي يسبق صاحب المقال في ذلك، ويساعده في ذلك تلك العلاقات الخاصة مع بعض أعضاء المجلة الذين سيسهلون عليه عملية قبول مقاله ثم نشره، وتعد مثل هذه التصرفات جريمة في حق الباحث المظلوم الذي بذل جهدا كبيرا في اختيار الموضوع ثم بناء أفكاره، وقد يكون ذلك على حساب مسؤولياته البيداغوجية والعائلية والاجتماعية، ليجد في آخر المطاف أن عمله قد نشر في مجلة ما بنوع من التغيير الذي يجعله غير قادر على إثبات ملكيته لمحتوى المقال، وهذه الجريمة ال تمس فقط صاحب المقال وإنما تمس كذلك البحث العلمي الذي لطالما كانت الأمانة من أبرز خصائصه.

6-2- بعض الحلول المقترحة للتقليل من مشاكل التحكيم:

- عدم استخدام الكلمات والعبارات الجارحة التي تحط من قيمة البحث ومؤلفه.
- أن يكون النقد الموجه للمؤلفين بناء مبنيا على معايير موضوعية.

- إحياء الضمير المهني وذلك بعدم مصادرة أفكار الباحث بأي شكل من الأشكال.
- التروي والتأني وعدم الإسراع في إصدار الحكم على المقال سواء بالقبول أو الرفض.
- الالتزام بالموضوعية وعدم التحيز في تحكيم المقالات، وإبقاء الخلافات الشخصية والرغبة في الانتقام بعيداً عما كلف به المحكم من تقييم للمقالات.
- تجنب التأخر في عملية التحكيم، وذلك بتحديد مدة التحكيم، وإلزام المحكمين بعدم تجاوزها، والتواصل المستمر مع المحكمين أثناء فترة التحكيم لمعرفة مدى تقدمهم في تقييم المقال، مما يساعد على الإسراع في عملية التحكيم وعدم تعطيل مصالح الباحثين وأساتذتهم من أجل مناقشة مذكراتهم أو النجاح في الترقيات.
- في حالة التأكد من إجحاف الحكم وعدم التزامه بالموضوعية في تحكيم مقال لمؤلف معين، يعاد إرساله إلى محكم آخر ثم اتخاذ القرار في قبوله أو رفضه تحقيقاً لمبدأ العدل والمأنة والموضوعية، ومن المستحسن عدم تكليف المحكم المجحف مرة أخرى بعملية التحكيم واستبعاده نهائياً من القيام بهذا العمل.
- إعالم المحكمين بضوابط التحكيم مسبقاً وعواقب اختراقها وعدم الالتزام بها مما يسمح لهم بارتكاب مخالفات قد تتنافى مع أخلاقيات عملية التحكيم.
- اجتهاد رؤساء التحرير في اختيار المحكمين الذين يعرف عنهم التزامهم بالمأنة والنزاهة وعدم إفشاء الأسرار وذلك انطلاقاً من السيرة الحسنة والتفاني في أداء الواجبات البيداغوجية.

خاتمة:

تعدّ عملية تحكيم المقالات العلمية عملية دقيقة وهادفة، إذ تساهم في الرقي بمستوى البحوث وذلك بتميز ذات الكفاءة الجيدة واستبعاد الرديء منها، ولتحقيق ذلك يجب ضبط عملية التحكيم لضمان المصداقية وتحسين جودة القرارات.

-
- 1 - عمر كرفاوي، طالي مصطفى، شكري عبد هلال، محطات علمية في كيفية إعداد المقال العلمي، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، المجلد 7، العدد 6، أكتوبر 2022، ص 589، 590.
- 1 - عبد الحميد جديد، حورية لبواي، معايير وصعوبات نشر المقالات العلمية في المجالات العلمية المحكمة، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 15، العدد 2، 2022 ص.292.
- 1 - عبد الحميد جديد، حورية لبواي، معايير وصعوبات نشر المقالات العلمية في المجالات العلمية المحكمة، ص 293، 294.
- 2 - ينظر: ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف، دط، دت، ج2، ص952، الفيروزآبادي، القاموس المحيط، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، دط، دت، ج4، ص99.
- 1 - خالد بن غازي مسفر الحمادي، معايير تحكيم أبحاث الترقيات العلمية، مداخلة علمية، المؤتمر الدولي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة للمجتمعات بالوطن العربي، 11-12 فيفري 2022، ص 31، 32.
- 2 - لطيفة برني، آليات تحكيم المقالات العلمية الضوابط والمعايير، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، جامعة بسكرة، العدد3، جوان 2017، ص12.
- 3 - بوجمعة نقبيل وعيشة بجا، مشاكل تحكيم البحوث العلمية في المجالات الجزائرية، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، المجلد 07 العدد06، أكتوبر 2022، ص333.
- 1 - لطيفة برني، آليات تحكيم المقالات العلمية الضوابط والمعايير، ص14.
- 1 - جوهرة أقطي و بن واضح الهاشمي، مساهمة فعالية تحكيم المقالات العلمية، في تحسين مخرجات البحث العلمي في الجزائر، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال -جامعة بسكرة، العدد 3، جوان 2017، ص64.

قائمة المصادر والمراجع

-
1. بوجمعة نقبيل وعيشة بجا، مشاكل تحكيم البحوث العلمية في المجالات الجزائرية، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، المجلد 07 العدد06، أكتوبر 2022.
2. جوهرة أقطي و بن واضح الهاشمي، مساهمة فعالية تحكيم المقالات العلمية، في تحسين مخرجات البحث العلمي في الجزائر، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال -جامعة بسكرة، العدد 3، جوان 2017.
3. خالد بن غازي مسفر الحمادي، معايير تحكيم أبحاث الترقيات العلمية، مداخلة علمية، المؤتمر الدولي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة للمجتمعات بالوطن العربي، 11-12 فيفري 2022.

4. عبد الحميد جديد، حورية لبوابي، معايير وصعوبات نشر المقالات العلمية في المجالات العلمية المحكمة، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 15، العدد 2، 2022.
5. عمر كرفاوي ، طالي مصطفى، شكري عبد هلالا، محطات علمية في كيفية إعداد المقال العلمي، جملة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، المجلد 7، العدد 6، أكت وبر 2022.
6. لطيفة برني، آليات تحكيم المقالات العلمية الضوابط والمعايير، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، جامعة بسكرة، العدد 3، جوان 2017.
7. مجد الدين الفيروزأبادي، القاموس المحيط، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، دط، دت.
8. ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف، دط، دت.